



العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثير تلك المخاطر على صافي الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات الليبية



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

ناجي حامد ناجي

محاضر مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ م

Abstract

The research aims to measure the relationship between accompany operational characteristics and foreign exchange rate exposure and the impact of the risks of foreign rate fluctuations on the net profit of companies by applying it to a sample of non-financial Libyan companies listed on the Ministry of Economy and Trade, during the period from 2015 to 2025. The analysis indicates that Libyan companies facing positive significant exposure to the US dollar. The study continued to find that a statistically significant relationship between the company's operational characteristics and foreign exchange rate exposure.

الملخص

تهدف الدراسة الى قياس العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثير تلك المخاطر على صافي الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الخاصة الليبية غير المالية، المدرجة في غرف التجارة والصناعة والزراعة عن الفترة من يناير ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠٢٥ لعدد ١٣١ شركة. تشير النتائج الى ان الشركات الليبية تواجه تعرضاً إيجابياً لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، كذلك توصلت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية للشركات الليبية والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وظهرت أيضاً وجود تأثير معنوي للتعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف على صافي أرباح الشركات.

Its also showed there was significant impact of foreign exchange rate exposure on the net profits of Libyan companies.

* المقدمة

في عصر العولمة وتضاعف التقدم التكنولوجي المتنامي في عصر تتزايد فيه التفاعلات الاقتصادية بين الدول تعقيدا، يعد التبادل التجاري الدولي من أهم جوانب هذا التفاعلات لما يشمله من معاملات بعملة متعددة، حيث يمكن أن تسبب تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تأثيرا كبيرا على الأداء المالي للشركات، لا سيما تلك الشركات العاملة في مجالات الاستيراد والتصدير، تعد إدارة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار المالي واستدامة عمليات الشركات (SyahWildan et al., 2025: 113).

يكشف الوضع الاقتصادي الراهن إن الشركات أصبحت أكثر عرضة للمخاطر الخارجية من ذي قبل حيث تلعب تقلبات أسعار صرف العملات دورا محوريا من خلال نمو الشركات في مختلف الأسواق الدولية، ويضيف التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عقبات تؤثر على كل شيء، بدءا من ميزانيات المشتريات ووصولاً إلى الشحن والخدمات اللوجستية ويمكن لتغيرات طفيفة في أسعار صرف العملات أن تحدث زيادات كبيرة في تكاليف التشغيل، مما قد يقلل من هوامش الربح و يعطل عمليات التوريد وتشير الدراسات إن العوامل المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات مثل الصراعات الجيوسياسية، والتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي، قد

تضاعفت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مما تزايد معه المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات بشكل خاص، و بما ان الشركات تلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي المعاصر، قد لوحظ وجود ارتباطات ووثيقة بين تقلبات أسعار صرف العملات والمخاطر المالية التي تواجهها هذه الشركات (Wang, 2025: 209).

* مشكلة الدراسة

انخفاض معدل نمو الاقتصاديات العالمية يعني الحاجة الى تنمية مدفوعة من خلال استثمارات مستدامة، أصبح تحسين كفاءة تخصيص الموارد قضية مهمة وذات إجماع في بيت التجارة الدولية، تأثير التغيرات في التجارة الدولية على كفاءة تخصيص الموارد نتيجة تقلبات أسعار الصرف يحظى بأهمية متزايدة من الأكاديميين وواضعي السياسات الاقتصادية (Jiang & Wu, 2022: 1).

أصبحت تحركات أسعار الصرف والمخاطر المرتبطة بها عنصر حاسما، ومصدر قلق له تأثير واضح على ربحية وقيمة الشركات، حيث شهدت العقود القليلة الماضية زيادة الاهتمام بقدرة الشركات على مواجهة التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف، ويعد تقييم حساسية قيمة الشركة (التعرض) لتغيرات أسعار الصرف من أبرز القضايا في إدارة المخاطر المالية (Verschoor et al., 2009: 149). لا يزال تأثير تقلبات أسعار صرف العملات على قيمة الشركات لغزا محيرا، ففي الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة نجد تأثيرا ضئيلا لتقلبات أسعار الصرف على قيمة الشركات، وهذا ليس بالأمر المفاجئ حيث أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي في

هذه الدول ضعيفة (Bacha et al., 2013: 2974)، وعند الدراسة هذه المسألة في الدول النامية أو الصغيرة يتضح أن تأثير تقلبات أسعار صرف العملات على قيمة الشركات يختلف تماما، حيث يؤثر التعرض لتقلبات أسعار الصرف على نسبة أكبر وبدرجة أكبر في هذه الدول، أصبحت الدول النامية جزء من العولمة ومن المتزايدة وبالتالي سهولة وسرعة تبادل السلع والخدمات، علاوة على ذلك تعاني هذه الدول أصلا من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عليه، فإن أسعار صرف العملات فيها أكثر تقلبا (Hansen & Hyde, 2010: 1).

ليبيا كدولة نامية استقلت عام ١٩٥١ شهدت منذ ذلك التاريخ تحولات عديدة في الأنظمة الاقتصادية دون تحقيق التحسينات المرجوة، بدأ الاقتصاد الليبي قائما على نظام السوق بعد تغيير السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩ سرعان ما تغير الوضع، ويتحول الاقتصاد من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي الذي بدوره تغير وتحول مرة أخرى إلى النظام الرأسمالي في أواخر التسعينات، جاءت كل هذه التغيرات دون أي دراسة أو معرفة بآثار بآثارها المختلفة على الاقتصاد (Ruhaet, 2013: 2). تتمتع ليبيا بوفرة من المواد، من موارد الطاقة التي تشكل مصدرا بالغ الأهمية لنموها، يوفر لها القدرة على اللحاق بدول المتقدمة في المنطقة مثل قطر والإمارات والمملكة العربية السعودية كذلك تعد ليبيا من أعلى معدلات دخل الفرد في أفريقيا، بفضل انخفاض عدد السكان ووفرة احتياطياتها النفطية (Fargani, 2016: 6). منذ عام ٢٠١١ لا زالت تعاني ليبيا من أزمات اقتصادية بسبب الصراع السياسي والاضطرابات

الأمنية أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي، مع تراكم الفساد وسوء إدارة موارد الدولة، وما خلفه الانقسام السياسي بين حكومتي الشرق والغرب من ظهور الإنفاق المزدوج أو عدم وجود موازنة موحدة للدولة تتحكم في الإنفاق العام، كل ذلك كان مبررا إلى ارتفاع معدل التضخم، وتراجع قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى، مع انخفاض أسعار النفط الذي قد يدفع الحسائر في الإيرادات إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي. كل ذلك قد يترتب عليه تعرض الشركات الليبية التي لديها أصول أو أرصدة الالتزامات مقومة بعملات أجنبية لحسائر نتيجة حركات أسعار الصرف، وارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية لدى الباحث التي لخصت مشكلة الدراسة في قياس العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات الليبية والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على صافي أرباح الشركات عن طريق نموذج مقترح للقياس.

* فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية للشركات الليبية والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرافعة المالية وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المعاملات الأجنبية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الشركة لاستراتيجيات التحوط وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا يؤثر تعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية معنوياً على صافي أرباحها".

* أهمية ودوافع الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث موضوعاً محل اهتمام في مجال المحاسبة في ظل التقلبات وعدم الاستقرار في أسعار صرف العملات، إلى جانب ما تقدمه من نتائج الدراسة من فتح أبواب جديدة أمام الباحث في مجال المحاسبة، مما يعزز دورها الأكاديمي والمهني في تضيق الفجوة العلمية في ظل ندرة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع. كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في المساعدة على توفير رؤية مفيدة لواضعي السياسات المالية والاقتصادية على مستوى الدولة لفهم المتغيرات المؤثرة في أسعار صرف العملات، هذا إلى جانب مساعدة المحللين والمستثمرين وأصحاب المصالح ومديري الشركات في ليبيا، على فهم أثر التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف وكيفية مواجهة وإدارة تلك المخاطر، وتحديث وتطوير الأساليب اللازمة

للشركات الليبية لإدارة المخاطر لإدارة تلك المخاطر، وأخيراً تظهر هذه الدراسة كونها أحد الدراسات الأولى في ليبيا التي تناولت قياس العلاقة بين الخسائر التشغيلية للشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات وتأثير تلك المخاطر على صافي أرباح الشركات وفق نموذج مقترح للقياس.

* أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين الخسائر التشغيلية للشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات وتأثير تلك المخاطر على صافي أرباح الشركات عن طريق اختبار مدى صحة الفروض المتبنة.

* حدود الدراسة

تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات الليبية غير المالية لقياس العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتعرض الاقتصادي التشغيلي فقط ويخرج عن نطاق الدراسة التعرض الناجم عن المعاملات والترجمة، كذلك لا يدخل ضمن أولويات الدراسة، مثل طبيعة نشاط الشركة وعوامل الاقتصاد الكلي. أما بالنسبة لتقلبات أسعار صرف العملات، تم الاعتماد على تقلب سعر صرف الدينار ليبيا مقابل الدولار الأمريكي فقط عن الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٥ دون باقي العملات الأجنبية، وذلك بالاعتبار أن الدولار الأمريكي من أكثر العملات الأجنبية تأثيراً على قيمة الدينار الليبي، بالإضافة إلى أن الدولار لا يزال يحتفظ بمكانته كعملة احتياطية عالمية مهيمنة، تتخذة حوالي ٧٠٪ من دول العالم كعمولة مرجعية أو أساسية بما في ذلك دولة ليبيا (Ilzetzki et al., 2017: 53).

* منهجية الدراسة

١- مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات الليبية غير المالية المقيدة لدى غرفة التجارة والصناعة والزراعة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة على مستوى ليبيا، عن الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٥. وتم اختيار العينة عشوائياً، مع مراعاة بعض المعايير حيث اقتصرت الدراسة على الشركات القطاع الخاص وتم استبعاد الشركات المالية، مثل المصارف وشركات التأمين نظراً أن طبيعة عملها، هي إدارة المخاطر المالية والتحوط منها، وبالتالي التعرض ليس خطراً غير متوقع يؤثر على قيمتها السوقية، كذلك مراعاة ألا يقل رأسمال الشركة عن خمسمائة الف دينار لبي مع توفر القوائم المالية للشركة خلال فترة الدراسة ونشر القوائم المالية بالدينار الليبي، إضافة إلى توفر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، مع استبعاد الشركات ذات البيانات المفقودة أو التي لا توفر البيانات اللازمة للاستخدام في نماذج الدراسة، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة للدراسة على التقارير والقوائم المالية السنوية والإيضاحات المرفقة لها، وتم الحصول على هذه البيانات عن طريق تعاون الباحث مع وزارة الاقتصاد والتجارة الكفورة، غرفة التجارة والصناعة والزراعة الكفورة، كذلك عن طريق الزيارات الميدانية لبعض الشركات، وأيضاً من خلال بعض المواقع الالكترونية مثل موقع مصرف ليبيا المركزي <https://cbl.gov.ly>، وموقع غرف التجارة والصناعة والزراعة هلال العاصمة <https://www.cociaha.ly>.

وقد بلغ عدد العينة النهائية محل الدراسة ١٣١ شركة، بإجمالي ١٣١٠ مشاهدة خلال فترة الدراسة، وقد تم ترتيب شركات العينة حسب النشاط الذي تنتمي له كل شركة حسب التقسيم الوارد من غرفة التجارة والصناعة والزراعة، ويوضح الجدول رقم (١) الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي لها شركات العينة وعدد ونسب الشركات لكل نشاط بالنسبة لإجمالي العينة، وفقاً لتقسيم غرفة التجارة والصناعة والزراعة.

جدول رقم (١) الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها عينة الدراسة

نوع النشاط	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات	15	١٥٠	٪١٢
استيراد المواد الغذائية والمراعي واللحوم	7	٧٠	٪٥
صناعة وتجارة الملابس	9	٩٠	٪٧
صناعة اللدائن والكيماويات والنفط ومشتقاته	10	١٠٠	٪٨
صناعة وتجارة الورق والقرطاسية والأدوات المكتبية	6	٦٠	٪٥
صناعة وتجارة المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية	11	١١٠	٪٩
صناعة وتجارة السيارات وقطع الغيار	7	٧٠	٪٥
صناعة وتجارة الجواهرات والمعادن الثمينة	3	٣٠	٪٢
صناعة وتجارة الآلات والمعدات الزراعية	7	٧٠	٪٥
صناعة وتجارة مواد البناء	13	١٣٠	٪١٠
العيادات والمصحات والصيداليات	7	٧٠	٪٥
خدمات النقل البحري والري والجوي	8	٨٠	٪٦
البناء والضيافة والمقاولات	5	٥٠	٪٤
خدمات الأشغال والنظافة العامة	7	٧٠	٪٥
الآثاث والمفروشات	5	50	٪٣
التعليم والتدريب	6	٦٠	٪٥
المقاهي والمطاعم والفنادق	5	٥٠	٪٤
الإجمالي	١٣١	١٣١٠	٪١٠٠

٢- نماذج ومتغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتأثير تلك المخاطر على صافي أرباح

الشركات، عليه تم تصميم نماذج تتوافق مع تحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي توصيف كل نموذج مع متغيراته:

١- نموذج الدراسة الخاصة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى لتحقيق هدف الدراسة الخاص باختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات ومخاطر التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، سيتم توصيف وقياس متغيرات الفرضية على النحو التالي: -

أ- المتغير التابع: التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية β_{1i}

كما جاء في الورقة البحثية الرائدة لي Adler & Dumas 1984 بأن التعرض هو تأثير تغيرات أسعار الصرف العملات على عوائد الأسهم ومن ثم على قيمة الشركة، حيث يمكن قياس التعرض كمعامل في نموذج الانحدار الخطي إلى عوائد الأسهم بناء على تغيرات أسعار صرف العملات. ويعتمد نموذج الانحدار الذي تم استخدامه Jorion 1990 و Bodnar & Gentry 1993 على عاملين لتقدير التعرض، هما العائد على أسهم الشركة والعائد على السوق (Prasad & Suprabha, 2015: 396).

سيتم تقدير التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في هذه الدراسة وفقاً لنموذج انحدار Adler & Dumas التالي: -

$$EPS_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1i} EXR_t + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

EPS_{it} : العائد الفعلي لسهم الشركة (i) خلال الفترة (t)

EXR_t : نسبة التغيرات في سعر الصرف خلال الفترة (t)

ε_{it} : الخطأ العشوائي

β_{0i} : الحد الثابت للنموذج

β_{1i} : معامل الانحدار المقدر للنموذج، ويمثل المتغير التابع (التعرض)

ب- المتغيرات المستقلة: وتمثلت هذه المتغيرات في الخصائص التشغيلية للشركات وهي: حجم الشركة، نسبة السيولة السريعة، درجة الرافعة المالية، حجم المعاملات الأجنبية، استراتيجيات التحوط.

١- حجم الشركة: يتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم من الطبيعي لإجمالي الأصول (Pratiwi et al., 2022: 135).

٢- نسبة السيولة السريعة: تستخدم هذه النسبة لمعرفة قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، ويتم احتسابها من خلال قسمة قيمة الأصول السريعة التحول إلى نقدية (الأصول المتداولة - المخزون) على قيمة الالتزامات قصيرة الأجل (Hussein, 2023: 64).

٣- درجة الرافعة المالية: يتم حساب درجة الرافعة المالية من خلال قسمة قيمة إجمالي التزامات على قيمة إجمالي الأصول في نهاية الفترة (Harasheh & De Vincenzo, 2022: 172).

٤- المعاملات الأجنبية للشركة: يتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام تقنية المتغيرات الوهمية، حيث يأخذ المتغير قيمة واحد في حالة وجود المعاملات بالعملة الأجنبية للشركة، سواء عمليات تصدير أو استيراد أو قروض بالعملات الأجنبية أو أصول مقومة بعملات أجنبية، ويأخذ القيمة الصفر بخلاف ذلك.

٥- استراتيجيات التحوط: بنفس أسلوب قياس المتغير

السابق، يتم قياس مدى استخدام الشركة لأنشطة التحوط باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة استخدام الشركة استراتيجيات التحوط، ويأخذ القيمة صفر في حالة عدم الاستخدام.

بناء على توصيف المتغيرات السابقة والطريقة المتبعة لاختبار الفرضية الأولى، يمكن صياغة نموذج الانحدار التالي:-

$$\beta_{1i} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Size}_{it} + \alpha_2 \text{Quick}_{it} + \alpha_3 \text{Lev}_{it} + \alpha_4 \text{Ftarnsactins}_{it} + \alpha_5 \text{Hedging}_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

β_{1i} : التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية التي تم تقديره من معادلة الانحدار رقم (٣)

Size_{it} : حجم الشركة (i) خلال الفترة (t)

Quick_{it} : نسبة السيولة السريعة للشركة (i) خلال الفترة (t)

Lev_{it} : درجة الرافعة المالية للشركة (i) خلال الفترة (t)

Ftarnsactins_{it} : المعاملات الخارجية للشركة (i) خلال الفترة (t)

Hedging_{it} : أنشطة التحوط للشركة (i) خلال الفترة (t)

α_0 : الحد الثابت للنموذج

معاملات الانحدار للنموذج

ε_{it} : الخطأ العشوائي

٢- نموذج الدراسة الخاصة باختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لتحقيق هدف الدراسة الخاصة باختبار مدى تأثير التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على

صافي أرباح الشركات، تم توصيف وقياس متغيرات الفرضية الثانية على النحو التالي: -

أ- المتغير التابع: صافي الربح هو مؤشر رئيسي في قائمة الدخل، هو لا يعكس النجاح المالي للشركة فحسب، بل يعكس أيضا فعالية استخدام الموارد المتاحة ويستخدم كأساس لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، لاسيما فيما يخص استغلال الموارد وتخطيط التكاليف والتطوير وقرارات الاستثمار. ويقصد بصافي الربح هنا صافي الربح بعد خصم جميع المصاريف التشغيلية والتمويلية والضريبية، ويتم احتسابه في النموذج المقترح بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لصافي الربح، حيث يحسن التحويل اللوغاريتم من نموذج الانحدار من خلال تثبيت التباين واستقرار السلسلة الزمنية وقابلية تفسير المعاملات (Chellai, 2025: 12).

ب- المتغير المستقل: التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية β_{1i} ويتم قياسه من خلال المعادلة رقم (1) كما سبق شرحه، وبناء على توصيف متغيرات الفرضية الثانية، والطريقة المتبعة في قياسها، يتم صياغة نموذج انحدار التالي لاختبار الفرضية الثانية: -

$$\text{Netprofit}_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 \beta_{1i} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

Netprofit_{it} : صافي ربح الشركة (i) خلال الفترة (t)

β_{1i} : قيمة معامل التعرض

λ_0 : الحد ثابت للنموذج

λ_1 : معامل الانحدار

ε_{it} : الخطأ العشوائي

٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة وما تتطلبه من اختبار دقيق لأسلوب تحليل بيانات، لا سيما الاستخدام الأمثل للأساليب الإحصائية التي تتناسب مع منهجية الدراسة للوصول إلى نتائج الدراسة، استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية: -

١- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics بالاعتماد على مقياس النزعة المركزية، متمثلة في الوسط الحسابي Mean والانحراف المعياري Standard Deviation كمقياس للتشتت.

٢- معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لبيان الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.

٣- الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear Regression واختبار الفرضية الأولى والانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression لاختبار الفرضية الثانية.

٤- اختبار Independent Sample t-test لعينتين مستقلتين لتحليل مدى وجود اختلاف في التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات وصافي الأرباح، باختلاف نوع النشاط الذي تنتمي إليه الشركات.

٥- تطبيق الأساليب الإحصائية السابقة، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار ٢٦، الذي يوفر العديد من الاختبارات والمؤشرات الإحصائية.

٤- نتائج الاختبارات الإحصائية

١- الإحصاء الوصفي

تم توصيف متغيرات الدراسة من خلال مقياس النزعة المركزية متمثلة في الوسط الحسابي، كما استخدم الانحراف المعياري كمقياس للتشتت وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٢) التالي: -

جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Size	1310	5.6900	7.7426	6.505387	.5069195
Quick	1310	.3479	3.7561	1.824362	.5354738
Lev	1310	.0024	3.5627	.538343	.3606891
Ftamsactins	1310	.0000	1.0000	.002290	.0478182
Hedging	1310	.0000	1.0000	.003817	.0616857
EXRexposure	1310	.0150	52.1468	27.416448	10.5355902
Netprofit	1310	.8947	5.6127	2.960475	1.0892484
Valid N (listwise)	1310				

يتضح من الجدول ان التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف العملات الأجنبية، المتغير التابع في النموذج الثاني للدراسة، والمتغير المستقل في النموذج الثالث للدراسة تتراوح قيمته بين ٠,٠١٥ و ٥٢,١٤٦٨ بمتوسط ٢٧,٤١٦٤٤٨ وانحراف معياري ١٠,٥٣٥٥٥ وهو اقل من المتوسط الحسابي، ما يدل على عدم وجود تشتت كبير بين قيم المشاهدات للعينة، وقد يرجع ذلك لعدم اختلاف درجات مشاركة الشركات في المعاملات في العملات الأجنبية، وكذلك عدم اختلاف الشركات في استخدام أنشطة التحوط ضد مخاطر تقلبات العملات الأجنبية. بالنسبة لحجم الشركة، فقد تراوحت قيمتها بين ٥,٦٩

٣- الارتباط الخطي

معرفة مدى وجود ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة تظهر مصفوفة الارتباط نتائج اختبار علاقة الارتباط الأحادية بين متغيرات الدراسة على النحو التالي: -

جدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations								
		Size	Quick	Lev	Ftarnsac tins	Hedging	Netprof it	EXRex posure
Size	Pearson Correlation	1	.032	.078**	-.066*	-.064*	-.002	.097**
	Sig. (2-tailed)		.244	.005	.017	.021	.953	.000
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310
Quick	Pearson Correlation	.032	1	-.006	.025	.012	.077**	-.070*
	Sig. (2-tailed)	.244		.831	.372	.671	.006	.011
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310
Lev	Pearson Correlation	.078**	-.006	1	-.003	.081**	-.011	.068*
	Sig. (2-tailed)	.005	.831		.915	.003	.685	.014
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310
Ftarnsac tins	Pearson Correlation	-.066*	.025	-.003	1	.774**	.077**	-.037
	Sig. (2-tailed)	.017	.372	.915		.000	.005	.183
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310
Hedging	Pearson Correlation	-.064*	.012	.081**	.774**	1	.038	-.033
	Sig. (2-tailed)	.021	.671	.003	.000		.173	.232
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310
Netprof it	Pearson Correlation	-.002	.077**	-.011	.077**	.038	1	.058*
	Sig. (2-tailed)	.953	.006	.685	.005	.173		.036
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310
EXRex posure	Pearson Correlation	.097**	-.070*	.068*	-.037	-.033	.058*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.014	.183	.232	.036	
	N	1310	1310	1310	1310	1310	1310	1310

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتضح من الجدول رقم (٣) السابق، لم يتجاوز قيمة معامل الارتباط بين أي متغيرين ٠,٧٧٤٪، وقد بلغ أعلى معامل الارتباط بين المعاملات الأجنبية وأنشطة التحوط ٠,٧٧٪. وقد أظهرت مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين حجم الشركة ودرجة الرافعة المالية، والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وعلاقة عكسية بين نسبة السيولة

و٧,٧٤٢٦٦ بمتوسط ٦,٥٠٥ وانحراف معياري منخفض بلغ ٠,٥٦٩١، ويرجع سبب ذلك لكبير حجم أصول شركات عينة الدراسة وتقارب قيمها، أما بالنسبة لنسبة السيولة السريعة فقد تراوحت بين ٠,٣٤٧٩ و٣,٧٥٦١ بمتوسط بلغ ١,٨٢٤٣٦٢ وانحراف معياري ٠,٥٣٥٤٧، ما يدل على وجود تقارب في نسب السيولة بين مشاهدات العينة. أما بالنسبة لدرجة الرافعة المالية، فقد تراوحت بين ٠,٠٠٢٤ و٣,٥٦٢٧ بمتوسط ٠,٥٣٨٣٤٣ وانحراف معياري قدره ٠,٣٦٠٦٨٩١، ما يدل على وجود تقارب في درجة الرافعة المالية بين مشاهدات عينة الدراسة. أما بالنسبة لحجم المعاملات الأجنبية للشركات قد اتضح من النتائج إن المتوسط الحسابي بلغ ٠,٠٠٢٩ وهو ضئيل جدا ويدل ذلك على أن مفردات العينة ليس لديها معاملات بعمولات أجنبية، أما بالنسبة لأنشطة التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية قد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير ٠,٠٠٣٨١٧ وهو أيضا يدل على ان شركات عينة الدراسة لا تستخدم أنشطة واستراتيجيات التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات نتيجة تقلبات أسعار العملات، وأخيرا بالنسبة للمتغير التابع في النموذج الثالث، وهو صافي ربح الشركات فقد تراوحت قيمة بين ٠,٨٩٤٧ و٥,١٦٢٧ و٢,٩٦٠٤٧ وانحراف معياري ١,٠٨٩٢٤٨٤ تقريبا هو أصغر من المتوسط ما يشير لعدم وجود تشتت في متوسط صافي الأرباح بين مفردات العينة.

العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثير تلك المخاطر على صافي الأرباح،

دراسة تطبيقية على الشركات الليبية

$$\beta_{1i} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Size}_{it} + \alpha_2 \text{Quick}_{it} + \alpha_3 \text{Lev}_{it} + \alpha_4 \text{Ftarnsactins}_{it} + \alpha_5 \text{Hedging}_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (2)$$

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج اختبار الفروض الفرعية من الأول إلى الخامس.

جدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

Coefficients						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	16.587	3.829		4.331	.000
	Size	1.917	.574	.092	3.343	.001
	Quick	-1.422	.540	-.072	-2.633	.009
	Lev	1.805	.811	.062	2.226	.026
	Ftarnsactins	-2.469	9.599	-.011	-.257	.797
	Hedging	-3.861	7.466	-.023	-.517	.605

a. Dependent Variable: EXRexposure

تشير النتائج السابقة الى معنوية نموذج الانحدار التي بلغت ٠,٠٠٠، وهي اقل من مستوى المعنوية المقدر ٠,٠٥، ما يدل على صلاحية نموذج الانحدار لاختبار العلاقة محل الدراسة. فيما يتعلق باختبار الفرضية الفرعية الأولى اتضح وجود علاقة طرية ومعنوية بين حجم الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ١,٩١٧ عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وهو اقل من ٠,٠٥، ما يدل على انه كلما زاد حجم الشركة زاد تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. عليه فقد تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

السريعة وأنشطة التحوط من ناحية، والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من ناحية أخرى. اما بالنسبة لقيام الشركات بمعاملات بعملات أجنبية، فقد تبين وجود علاقة عكسية بين بين قيام الشركة بمعاملات أجنبية، ومخاطر التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. واخيرا وجود علاقة طردية معنوية بين صافي أرباح الشركات والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٥٨٪.

٤- نتائج اختبار فروض الدراسة

استهدفت فروض الدراسة قياس العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات الليبية والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتأثير تلك المخاطر على صافي أرباح الشركات، وقد تم اختبار الفروض بالاعتماد على نموذج انحدار المقترح.

١- نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الاختبار الفرضية الرئيسية الأولى القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية للشركات الليبية والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" تم تقسيم الفرضية إلى خمس فروض فرعية كل واحد منها تمثل خاصية من الخصائص التشغيلية وهي: حجم الشركة، درجة الرافعة المالية، المعاملات الأجنبية للشركة، إستراتيجيات التحوط، وقد تم اختبار هذه الفروض الفرعية من الأول حتى الخامس بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفق المعادلة التالية: -

فيما يتعلق باختبار الفرضية الفرعية الثانية اتضح وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نسبة السيولة السريعة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -1.422 عند مستوى معنوية $0,009$ وهو اقل من $0,05$ ما يدل على انه كلما زادت نسبة السيولة السريعة قل تعرض الشركات لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. عليه فقد تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

فيما يتعلق باختبار الفرضية الفرعية الثالثة اتضح وجود علاقة طرية ومعنوية بين درجة الرافعة المالية وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 1.805 عند مستوى معنوية $0,026$ وهو اقل من $0,05$ ما يدل على انه كلما زادت درجة الرافعة المالية زاد تعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. عليه فقد تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرافعة المالية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

فيما يتعلق باختبار الفرضية الفرعية الرابعة اتضح وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين حجم المعاملات الأجنبية للشركات الليبية، وتعرضها لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -

2.469 عند مستوى معنوية $0,797$ وهو أكبر من $0,05$ ما يدل على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المعاملات الأجنبية وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. عليه فقد تم قبول الفرض الصفري القائل "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المعاملات الأجنبية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

فيما يتعلق باختبار الفرضية الفرعية الخامسة اتضح وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين أنشطة التحوط، وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -3.861 عند مستوى معنوية $0,605$ وهو أكبر من $0,05$ ما يدل على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة التحوط وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. عليه فقد تم قبول الفرض الصفري القائل "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الشركة لاستراتيجيات التحوط وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

بناء على نتائج اختبارات الفروض الفرعية، تم رفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول الفرض البديل القائل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية للشركات الليبية والتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية".

٢- نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية القائلة "لا يؤثر تعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية معنويًا صافي أرباحها" وقد تم اختبار الفرض باستخدام نموذج الانحدار الخط البسيط المقدر وفق المعادلة التالية:

$$\text{Netprofit}_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 \beta_{1i} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

ويظهر الجدول رقم (٥) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

جدول رقم (٥) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.797	.084		33.364	.000
	EXR exposure	.006	.003	.058	2.096	.036

a. Dependent Variable: Netprofit

تشير النتائج السابقة الى معنوية نموذج الانحدار التي بلغت ٠,٠٠٠، وهي اقل من مستوى المعنوية المقدر ٠,٠٥، ما يدل على صلاحية نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية. ومن خلال تحليل معامل الانحدار اتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على صافي أرباح الشركات، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ٠,٠٠٦، عند مستوى معنوية ٠,٠٣٦، وهو اقل من مستوى المعنوية المفترض ٠,٠٥، ما يدل الى انه كلما زاد التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية زادت أرباح الشركات. عليه فقد تم رفض الفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرض البديل القائل "يؤثر تعرض الشركات الليبية لمخاطر

تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية معنويًا على صافي أرباحها".

٥- لتحليل مدى وجود اختلاف في التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وصافي الربح، باختلاف نوع النشاط الذي تنتمي إليه كل شركة تم استخدام اختبار Independent Sample t-test لعينتين مستقلتين، حيث تم الاعتماد على عينتين، العينة الأولى لشركات تعمل في نشاط صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات، والعينة الثانية تنتمي الى الشركات التي تعمل في صناعة وتجارة مواد البناء، وقد بلغ عدد المشاهدات للعينة الاولى والثانية ١٥٠، ١٣٠ مشاهدة (شركة-سنة) على التوالي. يوضح الجدول رقم (6) النتائج:

جدول رقم (٦) اختبار t-test لعينتين مستقلتين

Group Statistics					
	النشاط	N	Mean	Std. Deviation	Sig.(2-tailed)
EXR exposure	صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات	150	25.0600	11.26748	0.022
	صناعة وتجارة مواد البناء	130	28.0673	10.37861	
Netprofit	صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات	150	2.9735	1.10134	0.860
	صناعة وتجارة مواد البناء	130	2.9974	1.15478	

ويتضح من نتائج الاختبار الاحصائي وجود اختلاف معنوي التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، بين نشاط صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات من جهة، ونشاط صناعة وتجارة مواد البناء من جهة أخرى، حيث بلغ قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٢٢، وهي اقل من ٠,٠٥، ما يدل على وجود اختلاف، كذلك بلغ المتوسط الحسابي ٢٥,٠٦ للتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية للشركات التي تعمل في نشاط صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات، وهو يقل عن متوسط التعرض لمخاطر تقلبات

أسعار صرف العملات الأجنبية للشركات التي تعمل في نشاط صناعة وتجارة مواد البناء البالغ ٢٨,٠٦٧٣ .

من جهة أخرى يتضح من نتائج الاختبار الاحصائي عدم وجود اختلاف معنوي لصافي أرباح الشركات الليبية، بين نشاط صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات من جهة، ونشاط صناعة وتجارة مواد البناء من جهة أخرى، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية ٠,٨٦٠ وهي أكبر من ٠,٠٥ ، ما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي ، كذلك بلغ المتوسط الحسابي ٢,٩٧٣٥ لصافي ارباح الشركات التي تعمل في نشاط صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات، وهو مساوي تقريبا لمتوسط صافي ارباح الشركات التي تعمل في نشاط صناعة وتجارة مواد البناء البالغ ٢,٩٩٧٤، ما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين صافي أرباح الشركات الليبية في النشاطين

* نتائج الدراسة

انطلاقا من المنهجية التي تم اعتمدها عليها الباحث لاختبار صحة فروض الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية: -
أ- الفرضية الرئيسية الأولى القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" تم رفض الفرضية الرئيسية الأولى والتي تم صياغتها في صورة العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص التشغيلية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" نظرا لرفض وقبول فروضه الفرعية كما يلي: -

١- تم رفض الفرضية الفرعية الأولى القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" وقبول الفرضية الفرعية البديلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية"

٢- تم رفض الفرضية الفرعية الثانية القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" وقبول الفرضية البديلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية"

٣- تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرافعة المالية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" وقبول الفرضية البديلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الرافعة المالية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية"

٤- تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم معاملات الشركات الأجنبية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" ورفض الفرض البديل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المعاملات الأجنبية للشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية"

- <https://doi.org/10.15611/eada.2025.3.01>.
- Fargani, M. M. (2016). An Empirical Analysis of Economic Growth in Libya. PHD. Thesis, University of Western Sydney. <https://researchdirect.westernsydney.edu.au/islandora/object/uws%3A34991/datastream/PDF/view>
- Hansen, E., & Hyde, S. (2010). Determinants of Corporate Exchange Rate Exposure and Implications for Investors: Evidence from Chilean Firms. Social Science Research Network. <https://doi.org/10.2139/SSRN.1685888>
- Harasheh, M., & De Vincenzo, F. (2022). Leverage-value nexus in Italian small-medium enterprises: further evidence using dose-response function. *Euromed Journal of Business*, 18(2), 165–183. <https://doi.org/10.1108/emjb-11-2021-0166>
- Hussein, M. (2023). Financial ratios analysis and companies' liquidity evaluation. *Journal of Global Economics and Business*, 4(14), 60–75.

٥- تم قبول الفرضية الفرعية الخامسة القائلة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تحوط الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية" ورفض الفرضية البديلة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات تحوط الشركة وتعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية"

ب- الفرضية الرئيسية الثانية القائلة "لا يؤثر تعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية معنويًا على صافي أرباحها" تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة "يؤثر تعرض الشركات الليبية لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية معنويًا على صافي أرباحها".

* المراجع

- Bacha, O. I., Mohamad, A., Zain, S. R. S. M., & Rasid, M. E. S. M. (2013). Foreign exchange exposure and impact of policy switch – the case of Malaysian listed firms. *Applied Economics*, 45(20), 2974–2984. <https://doi.org/10.1080/00036846.2012.684790>
- Chellai, F. (2025). Rethinking Scale in Applied Econometrics: Practical Impacts of Log Transformations on Model Performance. *Econometrics. Ekonometria. Advances in Applied Data Analysis*, 29(3), 1-14.

- likuiditas, leverage, dan ukuran perusahaan, investment opportunity set terhadap voluntary. 1(4), 128–151. <https://doi.org/10.55606/jekombis.v1i4.683>
- Ruhaet, H. F. M. (2013). Econometric model for the libyan economy: 1970-2006. PHD. Thesis, University of Salford, Salford, UK. https://usir.salford.ac.uk/29325/1/HUSSEI_RUHAET_Ph.D._THESIS_ECONOMETRIC_MODEL_FOR_THE_LIBYAN_ECONOMY.pdf
- Syahwildan, M., Marlina, E., Zendrato, E., Ashari, W., Putri, T., & Wardani, A. (2025). Foreign Exchange Risk Management Strategies Through Financial Engineering: An Analysis of Forex Exposure, Transaction Exposure, Economic Exposure, and Translation Exposure. *Indonesian Journal of Contemporary Multidisciplinary Research*. <https://doi.org/10.55927/modern.v4i1.12622>.
- Verschoor, W. F. C., Verschoor, W. F. C., Muller, A., Muller, A., & Jongen, R. (2009). Using Survey <https://doi.org/10.58934/jgeb.v4i14.173>
- Ilzetzki, E., Reinhart, C., & Rogoff, K. (2017). Exchange Arrangements Entering the 21st Century: Which Anchor Will Hold? National Bureau of Economic Research. https://www.nber.org/system/files/working_papers/w23134/w23134.pdf
- Jiang, C., & Wu, F. (2022). Exchange Rates, Optimization of Industrial Resources Allocation Efficiency, and Environmental Pollution: Evidence from China Manufacturing. *Sustainability*, 14(5), 3121. <https://doi.org/10.3390/su14053121>
- Prasad, K., & Suprabha, K.R. (2015). Measurement of Exchange Rate Exposure: Capital Market Approach Versus Cash Flow Approach. 16th Annual Conference on Finance and Accounting, ACFA Prague 2015, 29th may 2015. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)00750-9](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00750-9)
- Pratiwi, N. S., Abbas, D. S., Hidayat, I., & Sarra, H. D. (2022). Pengaruh profitabilitas,

Data to Resolve the Exchange Risk Exposure Puzzle: Evidence from U.S. Multinational Firms. Social Science Research Network.

<https://doi.org/10.2139/SSRN.968179>

Wang, Y. (2025). How the Changes of Foreign Exchange Affect the Financial Risks of Multinational Corporations -- The Case is Toyota's Financial Crisis Caused by Foreign Exchange in 2008. *Advances in Economics, Management and Political Sciences*.

<https://doi.org/10.54254/2754-1169/2024.26895>.